

دور الجيش في صناعة قرارات الدول النامية

حسان دواجي محمد *

يقترن مفهوم الديمقراطية بشكل النظام السياسي القائم وبالتالي فهي شكل من أشكال الحكم. من حيث مصدر السلطة وأهداف الحكومة وإجراءات تكوينها^(١). وقد عرف "هانغتون" الديمقراطية بأنها: "ذلك النموذج في الحكم الذي يحدد فيه القادة بناء على اختيار حر عبر الانتخابات" وهي الفكرة نفسها التي اقراها شومبيتر حيث عرف الديمقراطية: على انها "النهج الديمقراطي هو اتخاذ التدابير المؤسساتية من أجل التوصل إلى القرارات السياسية التي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار من طريق التنافس على الأصوات"^(٢).

وفي محاولة منطقية معنى الحكم الديمقراطي عرف شومبيتر الحكم الديمقراطي بأنه الأسلوب الذي يختار من خلاله الشعب أسلوب الحكم الذي يريده ونوعه^(٣). أي تلك العملية الاجتماعية التي تحكم فيها الجماعة نفسها بنفسها وهذا يتمثل أعضاء المجتمع تمثيلاً متساوياً في صناعة القرار^(٤).

إلا أن الديمقراطية كنظام وأساس للحكم لا تولد في لحظة فهناك أسباب عدة تتحكم فيها من بينها سعي النخبة الحاكمة إلى هذا النوع من الحكم ما يجعلها تفكر أو تقدم على اتخاذ قرار التحول الديمقراطي حيث أن هذا التحول بهذا الشكل يحتاج إلى نوع من المهارة السياسية لدى النخبة في مواجهة المعارضين وفتح نطاق المشاركة في صناعة القرار وهذا عبر ما تقدم عليه من قرارات في صالح الانفتاح نحو الديمقراطية وخصوصاً في الأنظمة السلطوية^(٥).

حيث أن النخب السياسية مطالبة بخلق أبنية ومنظمات جديدة للنفاذ في المجتمع وهذا حتى تتمكن من عملية تنظيم السلوكات والحصول على الموارد والتي لا يمكن بناء الدولة بدونها^(٦).

ومن المصاعب التي تواجه النظام السلطوي في التحول الديمقراطي هي المعارضة الداخلية لهذه الخطوة ما يجعل منها أمراً شديداً خطورة يهدد نجاحها ومن ثم على

(* أستاذ العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم.
البريد الإلكتروني: daouadj2@hotmail.fr

القائمين على هذا التحول تجديد النخبة تدريجياً و محاولة تجنب الاصطدام مع المحافظين داخل النظام وكي لا تفشل عملية التحول وهذا أمر مطروح في النظم الاشتراكية والعالم الثالث بخاصة^(٧).

وترتبط الديمقراطية بصناعة القرار من حيث:

١ - المشاركة السياسية: حيث ترتبط الديمقراطية بشكل مباشر بحجم و شكل المشاركة السياسية في صناعة القرارات^(٨).

ويمكن صياغة علاقة المشاركة بالديموقراطية كالآتي:

كلما زادت المشاركة في صناعة القرار زادت الديمقراطية.

والربط بين المشاركة في صناعة القرار والديموقراطية هي الانتخابات التي تحدد صنع القرار وفق التوافق الشعبي أي بمعنى آخر عبر الانتخابات يمنح الشعب سلطة اتخاذ القرار لنخبة سياسية معينة وفق مدة زمنية محددة وهذا نوع من أنواع الديمقراطية التمثيلية والتي يستمد فيها القرار سلطته من الأسفل^(٩).

ومن ثم فالانتخاب الشعبي لقمة صناع القرار هو جوهر العملية الديمقراطية لكون هذا الانتخاب يمكن الشعب من اختيار الفرد أو المجموعة أو النخبة التي يرون أنها أكثر انسجاماً مع متطلباتهم و التي ستكون قراراتها استجابة لمطالبهم^(١٠).

وترجع أهمية الانتخاب إلى أنها تمكن من استكمال أحد أهم شروط النظام الديمقراطي والتي يتوجب فيها أن تكون هيئة صناعة القرار محددة أي غير كبيرة و شاملة أي أن يتولى هذه الوظيفة من هم أدري بأمور السياسة والحكم لكن وفق شروط محددة كتحديد فترة ووقت حكم هذه النخبة وأخذ هذه النخبة بالرأي العام^(١١).

إلا أن وجود انتخابات لا يعد مرجعاً أو مقياساً و حيداً للديمقراطية بل أحيانا العكس فقد تكون هناك انتخابات لكن شكلية ولا تعكس إرادة المواطنين أو الغالبية من الشعب^(١٢) ما يجعل مسألة استقلال المؤسسات في أداء وظائفها عاملاً مهماً آخر يجب أخذه في الاعتبار عند دراسة مسألة الديمقراطية والقرار حسب جابريال ألودن^(١٣).

٢ - العامل لثاني الذي يعكس ارتباط صناعة القرار بمسألة الديمقراطية هو مؤسسات اقتسام القوة و ممارستها حيث إن المشاركة في صناعة القرارات والقوانين التي يخضع لها الشعب متعلقة بنوع و شكل هذه المؤسسات^(١٤).

ولقد تحدث "منتسكيو" عن دور المؤسسات الديمقراطية في صناعة القرار عند تحليله لصناعة القرار في النظام اليوناني حيث كان اليونانيون يشاركون في التشريع والقضاء وتنفيذ القوانين وهذا في ظل وجود مجلس الأمة الذي لا يضم كل أفراد الشعب ويعتبر هذا النموذج أكثر مشاركة في صناعة القرار وفق ما يسمى الديمقراطية التقليدية^(١٥).

ومن محاسن هذا النظام انه يقلل من احتمالات الصراع بين الشعب والنخبة السياسية

القائمة ويقلل من احتمالات الثورة عليها وهذا بسبب توافق النخبة والشعب على مختلف القرارات عكس نظم الحكم الفردية التي تثير قراراتها اختلافا وتعارضاً بين الشعب والجمهير ما يؤدي إلى الصراع^(١٦).

رغم محاسن النظام الديمقراطي التقليدي إلا أنه مستحيل التطبيق في الدول الحديثة ما أدى إلى بروز نوع آخر من الحكم تكون فيه صناعة القرار خاضعة للمبادئ الديمقراطية وهذا عبر انتخاب الشعب لممثلين عنه في دولة ذات مؤسسات^(١٧).

ويضع روبرت جملة من الشروط التي يجب أن تتوافر في هذا النموذج المؤسساتي وهي:

- ١ - حق التحكم في القرارات هو في يد المسؤولين المنتخبين.
 - ٢ - اختيار الممثلين يكون سلمياً ودورياً وفق انتخابات حرة و نزيهة وليس وفق القوة.
 - ٣ - لكل أفراد الشعب البالغين حق التصويت.
 - ٤ - حق ترشح أفراد من الطبقة الدنيا إلى المناصب العليا.
 - ٥ - حق المعارضة ومحاسبة صانع القرار.
 - ٦ - حرية المعلومات ومصادرها لجميع أفراد الشعب أو المشاركة في المعلومة^(١٨).
 - ٧ - حق تشكيل المؤسسات السياسية كالأحزاب والمنظمات... الخ^(١٩).
- وتملك المؤسسات حق صناعة القرار عبر امتلاكها القدرة على ممارسة الحكم اثر الاختيار السياسي الشعبي لها^(٢٠).

إن قيام هذا النوع من الحكم وفق هذه الشروط يجب أن يخضع لشروط ممهدة أو مساعدة في ظهوره أهمها ضرورة أن تتسم هذه المؤسسات التمثيلية بحرية المعلومات^(٢١).

ولقد كان موسكا أول من أشاد بأهمية النظم التمثيلية و التي رآها كأهم نموذج يوفر قدراً من المساواة لكل أفراد المجتمع في بلوغ مستوى النخبة^(٢٢).

وتأكيداً على الفكرة نفسها لم يخرج مانهايم على التسليم باستحالة حكم الغالبية، إذ رأى أن النظام التمثيلي يسعى إلى ضمان الاستقرار وتجنب الفوضى، لكن في الوقت نفسه تنتدب أقلية للحكم وهذا لتعقد عملية الحكم وهذا حسبه لكون الحكام والنواب هم من يملكون الحكم وليس الجماهير كما تزعم النظرية الديمقراطية التقليدية وهذا لا يعكس أي تعارض أو تناقض. لأن هؤلاء الحكام والنواب لا يحكمون سوى بتفويض من الشعب وهذا في رأي كارل مانهايم يشكل الوضع الطبيعي للديمقراطية بواسطة آلية الرقابة مادام تطبيق الديمقراطية بشكلها التقليدي أمر مستحيل^(٢٣).

وتعكس قرارات النخبة المنتخبة على رؤية المحكومين للنظام السياسي حيث وفق النموذج الديمقراطي يجب أن تكون هذه القرارات انعكاساً لاختيار المجتمع لكونه مصدر لها^(٢٤).

إلا أن النظام التمثيلي لا يعني أن صناعة القرارات سوف تصب في صالح الجماهير لكونهم مصدر السلطة، حيث يمكن أن تكون قرارات النخبة المنتخبة ضد مصالح الناخبين

وتمس مصالحهم وفق ما يسمى سوء استخدام السلطة الممنوحة من قبل الشعب ما ينعكس سلبا على مستوى الثقة بين الحكام والمحكومين وقد تؤدي للثورة عليه أحيانا(٢٥). ويتم اللجوء إلى قاعدة الأغلبية في صناعة لقرارات في حالة وجود خلاف بين أعضاء جماعة ما حول قرار معين(٢٦).

إن المشاركة الشعبية في صناعة القرار عبر انتخاب ممثلين هي أسلوب ديمقراطي بالمعنى العام إلا أن هذه المشاركة في المؤسسات لا تعني أن كل القرارات الصادرة عن صانع القرار هي قرارات ترضي جميع الأطراف حيث أن التوافق التام في كل القضايا أمر مستحيل تقريبا ومن ثم جاء مبدأ مهم في اتخاذ القرار هو مبدأ الأغلبية(٢٧).

إلا أن هذا النوع من اتخاذ القرار وفق قاعدة الأغلبية يتعارض مع مفهوم الديمقراطية التقليدي حيث أنها تعني تشارك جميع أفراد الشعب على قدم المساواة في اتخاذ القرارات ومبدأ الأغلبية ليس سوى الحل الوسط بين وجهات نظر مختلفة التي لا يمكن لها التوافق التام(٢٨). وقد تكون القرارات الصادرة وفق قاعدة الأغلبية ديمقراطية إذا أخذت في الاعتبار مختلف وجهات النظر الفردية واحترام حقوق الأقلية(٢٩).

ومبدأ الأغلبية في صناعة القرار يساعد في تفادي الانسداد و تعطيل اتخاذ القرارات من جهة ومن جهة أخرى تواجد الأسس الديمقراطية في النظام يمكن للأقلية من التحول إلى أغلبية في استحقاقات انتخابية أخرى وفق مبدأ التبادلية ما يؤدي إلى ترسيخ فكرة احترام الغالبية للأقلية عند اتخاذ القرارات إلا أن هذا لا يتعلق بالقرارات المهمة التي تمس الحياة السياسية والأسس الديمقراطية والحقوق السياسية والتي يمكن أن تستغل الأغلبية و وضعها القانوني للمساس بحقوق الأقلية وإصدار قرارات ضدها تركز لها النفوذ السياسي في المستقبل حيث يجب أن يكفل الدستور هذه الحقوق وهنا يبرز دور المؤسسات في التوفيق بين صناعة القرار والديموقراطية التي يجب أن تكون القرارات في صالحها وليس العكس(٣٠).

مفهوم النخبة العسكرية

لقد اهتم منظري الصفوة بالدور السياسي للجيش وعلى رأسهم موسكا الذي درس الدور الذي يمكن أن تلعبه الصفوة العسكرية في الحكم، باعتبارها قلة تمارس عملية الضبط السياسي على الأغلبية من خلال تتبعه إمكانياتها وأسلوبها في ممارسة السيطرة في المجتمع(٣١).

وقد أشار رايت ميلز من خلال دراسته لنخبة القوة في المجتمع الأمريكي إلى دور النخبة العسكرية من خلال توضيحه لدور الأفراد المتحكمين في المؤسسات الكبرى في المجتمع ومن بينها الجيش(٣٢).

لقد ابرز ماكس فيبر أهمية الصراع من أجل السيطرة على وسائل الحكم فهو ينظر إلى التاريخ الأوروبي منذ عهد الإقطاع على انه استعراض للتنافس بين الحكام من اجل السيطرة على الوسائل المادية والعسكرية التي كانت موزعة نسبيا في المجتمع الإقطاعي ومن خلال هذه الفكرة تظهر أهمية المؤسسة العسكرية باعتبارها مصدر من مصادر القوة والسلطة في المجتمع مما قد يجعل السيطرة على هذه المؤسسة أو وسائلها مصدر لامتلاك السلطة في المجتمع(٣٣).

ولقد أرجع رايت ميلز دور الجيش في المجتمع انطلاقا من بعده النظامي حيث إن شغل المناصب العليا في الجيش يعطي لصاحب المنصب دوراً في السلطة داخل المجتمع لكن ليس بشكل فردي بل بالتوافق مع بقية القطاعات الأخرى الحساسة في المجتمع وهي السياسة والاقتصاد(٣٤).

وتمثل النخبة العسكرية في دول العالم الثالث شكل من أشكال التحول الاجتماعي في السلطة حيث غالبا ما تصعد هذه النخبة نتيجة ظروف اجتماعية وسياسية سيئة يتسبب فيها النظام القائم بحيث تتبنى هذه النخبة مسألة التغيير نتيجة لارتباطها بالطبقة البسيطة والمتوسطة وتميزها بروح الانضباط(٣٥).

وقد كان تفسير ماكس فيبر لأنماط الشرعية من بين أهم الخلفيات النظرية التي أبرزت دور النخب العسكرية من خلال طرحه للنمط الكاريزمي للسلطة القائم على الولاء لفرد أو لجماعة معينة بناء على تميزه أو تميزها أو ما يمكن أن يأتي به هذا الفرد أو الجماعة وهي أحد أشكال سيطرة الجيش على السلطة التي غالبا ما تقتزن فيها الكاريزما بالدور البطولي لقائد الجيش أو المؤسسة العسكرية بعامه(٣٦).

ويرتبط النموذج الكاريزمي في شرعية الحكم بالجيش نظرا للظروف التي تسبق هذا النوع من الحكم وخصوصاً الحروب والأزمات التي يبرز فيها دور الجيش بعد الانتصار في الحرب كحروب التحرير مثلا(٣٧).

وفي إشارة إلى الشكل القانوني لسيطرة القائد الكاريزمي أو المؤسسة العسكرية فقد لاحظ ماكس فيبر تحول هذا النوع من القيادة و الشرعية إلى نمط للسلطة القانونية وفق قواعد الروتين المقررة(٣٨).

أما عن دور النخبة العسكرية في الدول النامية فمرجع سيطرتها إلى الطبيعة الاجتماعية للمجتمع مما يجعل من القوة والقهر أساس مهماً وضرورياً للسيطرة على المجتمع(٣٩). وتتبع وظيفة وأهمية النخبة العسكرية انطلاقاً من كونها مهيكلة مؤسساتياً وفق نسق بيروقراطي حيث توجد هياكل عمودية وأفقية تساعد على سير و تنفيذ العمل فيها ومن خلال توزيع العمل بين أجهزتها والتنسيق الكبير بين أجهزتها المختلفة وتعمل على تحقيق أهداف المؤسسة العسكرية التي تعد جزءاً من أهداف المجتمع العام وفي بعض الدول تعد

أهداف المؤسسة العسكرية هي أهداف المجتمع والواجب على الكل الإذعان لها وتنفيذها(٤٠).

ومن الناحية الاجتماعية ترجع أهمية النظم العسكرية في قيام جماعاتها وهيكلها القتالية المنظمة في الدفاع عن الوطن من مختلف الأخطار والتهديدات الخارجية التي يمكن أن يتعرض لها وكذلك في حفظ الأمن الوطني من أي خطر داخلي قد يهدد استقرار النظام وأمن المجتمع(٤١).

كما أن شكل ودرجة تطور المجتمع لها علاقة بالسيطرة العسكرية فكلما زاد تخلف المجتمع زادت درجة سيطرة النخبة العسكرية وكانت درجة تدخلها اكبر بسبب الإيديولوجية الوطنية والقومية المنتهجة من قبل هذه الفئة وهذا ما تتميز به دول أمريكا اللاتينية أفريقيا دول شرق أوروبا سابقا(٤٢).

كما أن النظم العسكرية هي جزء لا يتجزأ من المجتمع الكلي الذي يتشكل من انساق أخرى حيث أن ممارسة المؤسسة العسكرية لوظائفها لا تتم من دون علاقة بالنظم المجتمعية الأخرى وخصوصاً تلك السياسية والاقتصادية حيث تشكل هذه النظم الثلاثة علاقة تكاملية وهي نفس فكرة "رايت ميلز" عند دراسته لنخبة القوة في المجتمع الأمريكي(٤٣).

لقد اهتمت الدراسات بالدور الاجتماعي للجيش أما الدور السياسي للجيش فلم يحتل مكانة مهمة ويعود ذلك إلى أن الجيش في الدول الغربية لم يكن له دور سياسي بعد الحرب العالمية الثانية عكس الدول النامية وخصوصاً في السبعينات التي مثلت مرحلة بروز هذه الظاهرة بعد وصول نخب من العسكريين الشباب لسدة الحكم في هذه الدول(٤٤).

وتعددت الأدوار السياسية للجيش وحيث يلعب هذا الأخير أدوار مختلفة فقد يكون بمثابة جماعة ضغط في صناعة القرارات وقد يتعدى هذا الدور إلى المساهمة الفاعلة في تحديد السياسات العامة للوطن إلى درجة أعلى وهي فرض النظام الذي يراه أمثل للوطن وتغيير الحكومات قلب الحكومات... الخ(٤٥).

وقد يكون للجيش دور سياسي بتفويض من الحكام المدنيين وفق مبدأ المصلحة المتبادلة حيث إن لكل سياسي أو حاكم مجموعة من القادة العسكريين الذين يعتمد عليهم في تثبيت سياسته وأركان حكمه حيث أن السياسي لا يمكنه تحقيق الاستمرارية والاستقرار في حكمه دون دعم و مساندة الطرف العسكري كما أن العسكري يعتمد في الوقت نفسه على السياسي في البقاء في منصبه وضمان استمرارية هيبة و قوة المؤسسة العسكرية وفق علاقة مصلحة تبادلية وضرورية وخصوصاً بالنسبة إلى الرجل السياسي والمدني الذي لا يملك إمكانيات القوة التي بيد الرجل العسكري(٤٦).

أشكال حكم النخب العسكرية

وفي محاولة لتفسير علاقة الجيش بالسلطة المدنية وضع "جون ماينو" ثلاثة أنماط لهذه العلاقة وهي:

- ١ - يكون فيه الجيش تحت تصرف السلطة الشرعية ويعمل على حماية الوطن و النظام.
- ٢ - يكون فيه الجيش متغيراً مهماً في صناعة القرار حيث يفرض وجهة نظره و تقزيم دور السلطة المدنية في صناعة القرار.
- ٣ - يكون الجيش المتحكم الوحيد في العملية السياسية^(٤٧).

وقد وضع المفكر "أموس برلوتر" تفسيراً لسيطرة الجيش على السياسة ويسمي هذه الظاهرة "دولة البيروتورية" أي الدولة التي يكون فيها الجيش مصدر السلطة الشرعية ويعطي ثلاثة أنماط لحكم الصفوة العسكرية:

- ١ - الأقلية العسكرية الأوتوقراطية:
- والتي تتركز فيها السلطة السياسية في يد الحاكم العسكري وتعتمد المؤسسة العسكرية على الولاء الشخصي للقائد ويسمى هذا النوع من الحكم الحكم الشمولي أو أحد أشكاله^(٤٨).

و من أهم مميزات هذا النوع من الحكم هو العنف الممارس من قبل السلطة اتجاه المواطنين وكذا تحول الدولة إلى دولة بوليسية قمعية لا تقبل أي نوع من المعارضة وعادة ما تتجسد السلطة في مثل هذا النوع من الحكم في شكل حزب وحيد يقوده شخص القائد^(٤٩).

- ٢ - الأقلية العسكرية الأوليغارشية:
- وتتكون السلطة التنفيذية في هذا النمط من رجال عسكريين ويظهر بسبب تصاعد الصراعات داخل الأحزاب و الجماعات في المجتمع.
- ٣ - النمط العسكري السلطوي:

ويتميز بتحالف بين الجيش و المدنيين من البيروقراطيين بخاصة وهذا بسبب سعيه إلى اكتساب التأييد خارج المؤسسة العسكرية^(٥٠).

وتختلف النخبة المدنية عن النخبة العسكرية في الحكم باختلاف الصفات والخصائص بين النموذجين التي تتلخص أهمها في:

- ١ - يتميز سلوك الرجل العسكري بالتشدد و العنف والانضباط أكثر من سلوك السياسي المدني.

٢ - في حالة الأزمة والحرب يكون سلوك العسكري أكثر خشونة نتيجة لطبيعة المهنة التي يمارسها ولضرورة الدور الذي يقوم به، في خلال هذه الظروف لحماية الوطن.

- ٣ - العسكري أكثر استهلاكاً واستغلالاً للموارد بسبب عامل الحرب والخطر عكس المدني الذي يميل إلى إنتاج وتوفير هذه الموارد،

٤ - ينظر العسكري إلى نفسه على أنه أكثر هيبية واحتراما وأعلى مكانة اجتماعية من المدني بسبب المهنة التي يقوم بها في حماية الوطن^(٥١).

لقد حددت تصنيفات حديثة أنماط سيطرة النخبة العسكرية على الحكم وصناعة القرارات وخصوصاً في الدول النامية بأربعة أنماط وهي كالآتي:

١ - الجيش كحكم بين المؤسسات:

وتنحصر وظيفته في الحفاظ على النظام واحترام النظام الاجتماعي القائم وعمله كجماعة ضغط وتسليمه الحكم لمن يفضلونه مع إمكانية التدخل إن اقتضت الضرورة مرة أخرى.

٢ - الجيش الحارس لا الممارس:

ويتدخل الجيش هنا في حالة الأزمات الحادة أو بصفته حارس النظام أو صاحب المهام السامية في الحفاظ على النظام السياسي القائم وهذا النوع من المهام ينتج بسبب تعقد المجتمع مثلما هو الحال في الولايات المتحدة^(٥٢).

٣ - الجيش الرقيب صاحب قوة الاعتراض:

وينتشر هذا النمط من سيطرة النخبة العسكرية في النظم ذات الانقلابات العسكرية الكثيرة التي يتميز فيها النظام بعدم الاستقرار حيث يصبح دور الجيش هو حفظ النظام ويظهر هذا النموذج في المجتمعات التي تتسع فيها المشاركة السياسية، مع افتقارها للنظام المؤسساتي الذي ينظم هذه المشاركة ما يجعل الجيش رقيباً على هذه المشاركة حيث يفتحها للطبقة الوسطى و يغلقها أمام الطبقة الدنيا^(٥٣).

وينطبق هذا النوع من الحكم على نظم العلم الثالث التي تتميز أحزاب ضعيفة وهشة و تكون عرضة للإنقلابات العسكرية بصفة مستمرة^(٥٤).

وتلجأ الصفوة العسكرية إلى هذا النمط في حالتين:

أ - إذا انتصر حزب أو حركة في الانتخابات لا ترضى بها المؤسسة العسكرية مثل الجزائر سنة ١٩٩٢.

ب - إذا اتبعت السلطة سياسات راديكالية أو إذا قامت السلطة باستقطاب جماعات راديكالية لا يرغب فيها الجيش مثلما حصل في تركيا في ١٩٩٦ و ١٩٩٧.

ويمثل هذا النمط من حكم النخبة العسكرية مرحلة انتقالية قد يعود بعدها العسكريون إلى الثكنات أو ينتقل الحكم إلى نمط آخر من حكم النخبة العسكرية هو نمط الجيش الحاكم^(٥٥).

٤ - الجيش الحاكم:

وفي هذا النمط لا يكون الجيش محايداً حيث يأخذ دوراً مهماً في السياسة و الحكم ويكون المقرر الأول وصانع القرار الأساسي، ومن بين أهم دعاة هذا النوع من الحكم "لينين" الذي يرى ضرورة أن يأخذ الجيش زمام المبادرة السياسية قطعاً للطريق ضد

البرجوازية التي تريد تحييده^(٥٦).
 إلا أن تطور الحياة وفي مختلف الميادين، أدت إلى تغير سيكولوجي ووظيفي بالنسبة إلى
 العسكريين والسياسيين على حد سواء، حيث أصبحت الظروف السياسية والعلمية
 والدولية تحتم تلاحم العسكريين والسياسيين وتغير في تفكير العسكري ونبذه للعنف
 كوسيلة للتعامل مع المجتمع وميله للحوار والتشاور والمشاركة، كما أن التطور التكنولوجي
 للأسلحة النووية، غير من تعامل العسكريين مع الأزمات الدولية، وأصبحوا يفضلون السلم
 والحوار وتجنب الحروب بسبب نتائجها المدمرة^(٥٧) □

هوامش

- (١) صاموئيل هانتغتون، الموجة الثالثة، ترجمة، عبد الوهاب علوب، ط١، (الكويت: دار سعاد الصباح للطباعة والنشر، ١٩٩٣) ص ٦٤.
- (٢) المرجع نفسه، ص ٦٤ - ٦٥.
- (٣) *Joseph SCHUMPETER (1942), capitalisme, socialisme et démocratie, (٣) p131.*
- (٤) عبد الحليم عباس قشظة، الجماعات والقيادة، (بغداد: دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨١)، ص، ٨٦.
- (٥) بلقيس أحمد منصور، أبو أصبع، الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٤) ص ٣٤ - ٣٥.
- (٦) جابريل ألوند، السياسة المقارنة، دراسات في النظم السياسية العالمية، ترجمة أحمد علي أحمد عناني (القاهرة: مكتبة الوعي العربي، ١٩٧٠)، ص ٣٥ - ٣٦.
- (٧) عمار جفال، "المفهوم الاشتراكي للإصلاح السياسي"، ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، سبتمبر ٢٠٠٥.
- (٨) أحمد سليمان أبو زيد، علم الاجتماع السياسي، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية ٢٠٠٣)، ص ٤١١ - ٤١٣.
- (٩) *Charles maccio, autorité, pouvoir, responsabilité3édition (France: édition chronique sociale, 1991), p 168.*
- (١٠) صاموئيل هانتغتون، الموجة الثالثة، ترجمة عبد الوهاب علوب ط١، (الكويت: دار سعاد الصباح للطباعة والنشر)، ص ٦٧.
- (١١) *Joseph SCHUMPERTER, OP., cit: pp 131-132.*
- (١٢) صاموئيل هانتغتون، المرجع نفسه، ص، ٦٩.
- (١٣) جابريل ألوند، السياسة المقارنة، دراسات في النظم السياسية العالمية، مرجع سابق، ص ٤٦ - ٤٧.
- (١٤) روبرت دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة على أبو زيد طه، (القاهرة مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣)، ص ١٠٠.
- (١٥) *Montesquieu (1748), DE L'ESPRITDES LOIS, deuxième PARTIE, (15) (QUEBEC : éditions électronique macintosh : 2002), pp 68-69. dans le site web.http://www.uqac.quebec.ca/zone30/classiques des sciences sociales/index.html.*
- (١٦) *Montesquieu (1748), DE L'ESPRIT DES LOIS.. troisième PARTIE, (16) (QUEBEC : éditions électronique, macintosh : 2002) p50.dans le site web, http://www.uqac.quebec.ca/zone30/classiques des sciences sociales index.html.*
- (١٧) روبرت دال، التحليل السياسي الحديث، مرجع سابق، ص ١٠١.
- (١٨) *Claude, levy-le boger, psychologie des organisations, (Paris :presses universitaires de France 1974), p155.*
- (١٩) المرجع نفسه، ص ١٠٢ - ١٠٣.
- (٢٠) ناصيف نصار، منطق السلطة، ط١، (بيروت: دار أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، ص ٣٥٠.

- (٢١) جابريال ألود، السياسة المقارنة، دراسات في النظم السياسية العالمية، مرجع سابق، ص ١٦٢ - ١٦٥.
- (٢٢) بوتومور، الصفوة و المجتمع، ترجمة محمد الجوهري، عليا شكري، ط١، (الإسكندرية: دار الكتب الجامعية ١٩٧٢)، ص ٦٢ - ٦٣.
- (٢٣) **GIOVANI BUSINO, ELITES ET ELITISME, (Alger :édition casbah, 1998), p 28.**
- (٢٤) ناصيف نصار، المرجع نفسه، ص ٣٦٣.
- (٢٥) المرجع نفسه، ص ٣٦٥ - ٣٦٦.
- (٢٦) عبد الحليم عباس قشظة، الجماعات والقيادة، ص ٨٦.
- (٢٧) حسن سعودي، الديمقراطية أسئلة وأجوبة، مجلة معالم، دار النشر مارينو، العدد ٩، ربيع ١٩٩٧، ص ٢٣.
- (٢٨) المرجع نفسه، ص ٢٣ - ٢٤.
- (٢٩) **René de Lacharriere, Etudes sur la Théorie démocratique, (Paris :édition payot, 1963), p55.**
- (٣٠) حسن سعودي، المرجع نفسه، ص ٢٤ - ٢٥.
- (٣١) د. جمال أبو شنب، الصفوة العسكرية و التنمية السياسية في دول العالم الثالث، (السكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨) ص ٣٧.
- (٣٢) **WRIGHT Mills, l'élite du pouvoir, op. cit. 283.**
- (٣٣) اسماعيل علي سعد، نظرية القوة، (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨)، ص ٧٩.
- (٣٤) اسماعيل علي سعد، المدخل إلى علم الاجتماع السياسي، ط ١، (بيروت: دار النهضة العربية: ١٩٨٩)، ص ١٧٣ - ١٧٤.
- (٣٥) سويم العزي، الديكتاتورية الاستبدادية والديموقراطية، و العالم الثالث، ط ١، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي للطباعة والنشر، ١٩٨٧)، ص ٧٠ - ٧١.
- (٣٦) فليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب ساسيللا، ط١، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ١٩٩٨)، ص ٦٩ - ٧٠.
- (٣٧) إسماعيل علي سعد، نظرية القوة، مرجع سابق، ص ١٧٤.
- (٣٨) محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص ٢٣١.
- (٣٩) المرجع نفسه، ص ٢٨٤.
- (٤٠) د. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع العسكري، ط١، (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٠)، ص ٧٠.
- (٤١) المرجع نفسه، ص ٧٣ - ٧٤.
- (٤٢) سويم العزي، المرجع نفسه، ص ٧١.
- (٤٣) د. إحسان محمد الحسن، المرجع نفسه، ص ٧٣ - ٧٥.
- (٤٤) نور الدين زمام، القوى السياسية والتنمية، مرجع سابق، ص ٢٧٦ - ٢٧٤.
- (٤٥) المرجع نفسه، ص ٢٧٦ - ٢٧٥.
- (٤٦) د. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع العسكري، المرجع نفسه، ص ٩٢ - ٩٣.
- (٤٧) نور الدين زمام، المرجع نفسه، ص ٢٧٧.
- (٤٨) فليب برو، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص ١٩٥.
- (٤٩) سويم العزي، الديكتاتورية الاستبدادية والديموقراطية، و العالم الثالث، مرجع سابق، ص ١٣ - ١٦.

- (٥٠) نور الدين زمام، المرجع نفسه، ص ٢٧٧ - ٢٧٨.
- (٥١) د. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع العسكري، المرجع نفسه، ص ٩٣.
- (٥٢) نور الدين زمام، المرجع نفسه، ص ٢٧٨ - ٢٧٩.
- (٥٣) المرجع نفسه، ص ٢٧٩.
- (٥٤) أحمد سليمان أبو زيد، مرجع سابق، ص ٢٠٤ - ٢٠٥.
- (٥٥) نور الدين زمام، المرجع نفسه، ص ٢٧٩ - ٢٨٠.
- (٥٦) المرجع نفسه، ص ٢٨٠.
- (٥٧) د. إحسان محمد الحسن، المرجع نفسه، ص ٩٤.